

«شمس» يكشف حقائق ومعطيات خطيرة حول الوضع القانوني للاستيطان الإسرائيلي وتأثيراته في الواقع البيئي في فلسطين



جنين- علي سمودي -أكد مركز حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» ان الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية شهدت تصعيداً خطيراً في الآونة الأخيرة بحيث واصلت سلطات الاحتلال سياسة مصادره الأراضي وتجريفها، واقتلاع الغابات والأحراش، واستنزاف المياه الجوفية الفلسطينية والسيطرة حتى على الموارد المائية. بالإضافة إلى أشكال التلوث التي تحدثها المستوطنات والمصانع الإسرائيلية، حتى الموجود منها داخل إسرائيل من مياه عادمة ونفايات صلبة وسرقة الرمال، وتلويث البيئات البحرية. جاء ذلك في الشهادة التي أدلى بها الدكتور عمر رحال ممثلاً عن مركز «شمس» أمام اللجنة الخاصة برصد الانتهاكات الإسرائيلية التابعة للأمم المتحدة حول «الوضع القانوني للاستيطان الإسرائيلي» وتأثيراته على الواقع البيئي في الأراضي الفلسطينية والتي تعقد سنوياً في عمان، وتستوعب خلالها اللجنة لشهادات من العديد من مؤسسات حقوق الإنسان والشخصيات الاعتبارية في الأراضي المحتلة لرصد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

تدمير للبيئة

وقال الدكتور عمر: «أنه» في الوقت الذي احتفل العالم بيوم البيئة العالمي والذي أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، العام ١٩٧٢، وأُنشئت لهذه الغاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وتبارى الدول في التباهي بالإنجازات البيئية التي حققتها ومستوى جودة الحياة لمواطنيها مستخدمة معايير الاستدامة البيئية الدولية، فإن هذا التاريخ يذكرنا بقيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وغيرها من الأراضي العربية عام ١٩٦٧، وأضاف: فبعد، مرور ٤٣ عاماً على هذا الاحتلال، ما زال شعبنا يعيش تحت وطأته وممارساته التي تتمثل باستنزاف الموارد البيئية في الأراضي الفلسطينية وتدميرها وإقامة المستعمرات التي تركت آثاراً مدمرة طالت جميع عناصر البيئة الفلسطينية، فبالإضافة إلى أعمال مصادرة الأراضي ومنع المواطنين الفلسطينيين من دخولها وممارسة أنشطتهم المختلفة، فإن هناك الكثير من مظاهر التدمير للبيئة الفلسطينية من أبرزها، إقامة الطرق الالتفافية وتشييد جدار الضم والتوسع وتدمير التنوع الحيوي، واستنزاف المياه الفلسطينية، والمياه العادمة، والنفايات الصلبة، وتلوث الهواء، والضجيج، وتدمير التراث الحضاري، وتدمير القطاع الزراعي».

القانون الدولي

وشدد رحال على أن الأراضي الفلسطينية تندرج حكماً ضمن نطاق ومفهوم «الأراضي المحتلة»، لكونها وجدت فعلياً تحت سيطرة وإدارة قوات أجنبية معادية اجتازتها باستخدامها للقوة دون وجه حق، ونجحت فعلياً بالسيطرة عليها وإدارتها من خلال إقامة حكومة عسكرية تمارس دورها في حكم وإدارة هذه الأراضي، مضيفاً: ويترتب عن انطباق المفهوم القانوني لأرض المحتلة على المركز القانوني للإقليم الفلسطيني، جملة من الآثار والنتائج القانونية التي من ضمنها وأهمها سريان نطاق ولاية أحكام وقواعد القانون الدولي عموماً وأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بحالة الاحتلال الحربي على وجه خاص على هذه الأراضي لتصبح فور انطباقها الأساس القانوني الذي يحكم وينظم كافة جوانب العلاقات الناشئة عن واقعة الاحتلال بين المحتل وقواته وإدارته من جانب والإقليم الخاضع للاحتلال وسكانه المدنيين من جانب آخر. وقال رحال: «بناءً على ذلك فإن إسرائيل

ملزمة باحترام أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى احترام قواعد القانون الدولي شأنها في ذلك شأن باقي الدول أعضاء المجتمع الدولي، بل إنها ملزمة أيضاً بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان لصلحة الشعب المحتل، ويحد أدنى تطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة في المادة ٦٤/٤٩ على تحريم إقامة المستوطنات ونقل السكان المدنيين التابعين لدولة الاحتلال إليها، كما ورد التحريم أيضاً بصورة غير مباشرة في الملقين الإضافيين لاتفاقية جنيف في حزيران ١٩٧٧ م، خاصة المادة ٢٥/٥٤ من الملحق (البروتوكول) الأول، والتي نصت على حظر مهاجمة وتدمير وتعطيل المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين مهما كان الباعث بقصد تجويع المدنيين أو حملهم على النزوح أو لأي باعث آخر.

انتهاكات خطيرة

وكشف رحال، إن السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تتعارض تماماً مع القانون الدولي لما تنطوي عليه من خرق واضح لأحكام الاتفاقيات جنيف ولأحكام الملحقين البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف ١٩٤٩ م، وخاصة المادة ٢/٥٤ من الملحق الأول والمادة ٢٤ من الملحق الثاني اللتان تحرمان الاستيلاء على المناطق الزراعية، كما إنها تشكل في الوقت نفسه خرقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة المادة ٢/٢٧ منه والتي تنص على أنه لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً ولقرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها القرار رقم ٤٦٦ الصادر عن مجلس الأمن في عام ١٩٧٩، وأضاف: من ناحية أخرى فإن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة يخلق ظروفاً من شأنها أن تجعل تلك المستوطنات بمثابة ضم واقعي لتلك الأراضي إلى إسرائيل لأنها تجعل من حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير المصير أمراً صعباً، وذلك لما تنطوي عليه من جلب للمستوطنين الجدد للإقامة فيها، والذي من شأنه أن يعمل على تغيير الطبيعة السكانية للأراضي المحتلة، خاصة بعد طرد المواطنين الأصليين منها لإحلال الغريب مكانهم، يضاف إلى ذلك كله أن إسرائيل تهدف من سياستها الاستيطانية أن تجعل من المستوطنين الإسرائيليين أغلبية سكانية في تلك الأراضي حيث يمكنها أن تشارك

مستقبلاً في تقرير مصير الأراضي المحتلة». وذكّر رحال: «أن البيانات الرسمية الفلسطينية تشير إلى أن عدد المواقع الاستيطانية في الضفة الغربية بلغ ٤٤٠ موقعا، منها ١٤٤ مستوطنة، و٩٦ بؤرة داخل حدود المستوطنات و١٠٩ بؤرة خارج المستوطنات و٤٣ موقعا مصنفاً على أنه مواقع أخرى و٤٨ قاعدة عسكرية».

ويتضح من توزيع المستوطنات حسب المحافظة، أن أكثرها في محافظة القدس بواقع ٢٦ مستوطنة، منها ١٦ مستوطنة تم ضمها إلى إسرائيل ثم محافظة رام الله والبيرة يوجد فيها ٢٤ مستوطنة وكان أقل عدد من المستوطنات في محافظة طولكرم بواقع ٣ مستوطنات، وتشير البيانات إلى أن نسبة المساحة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها تشكل ٣٨,٣ ٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية في العام ٢٠٠٧. وأن مساحة الأراضي البنية في مختلف المواقع الاستيطانية قد بلغت ٢٣٥.٢٠٩ ألف متر مربع.

عدد المستوطنين

وبحسب رحال، تشير التقديرات إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بلغ ٥٠٠,٦٧٠ مستوطن، ومعظمهم يسكنون محافظة القدس (٢١١,٨٨٥ مستوطن) منهم ١٩٨,٥٨٨ مستوطن، يليها محافظة رام الله والبيرة (٨٧,٠٥٩ مستوطن) ومحافظة بيت لحم (٥٤,١١١ مستوطن) ومحافظة سلفيت (٣٠,٨٢٤ مستوطن). أما أقل المحافظات من حيث عدد المستوطنين فهي محافظة طوباس (١,٣٢٨ مستوطن).

تلوث المياه

أكد مدير مركز «شمس»، أن المياه توصف بالملوثة إذا وجدت ملوثات بدرجة تعيق استعمال هذه المياه للأغراض المختلفة كالشرب والري، ويمكن لكل متر مكعب ملوث من المياه أن يلوث من ٤٠ - ٦٠ متراً مكعباً من المياه النقية، ومن أسباب تلوث المياه: مسببات العدوى بسبب تصريف مياه المجاري، والمخلفات الزراعية والحيوانية، والمنظفات، والمواد المستهلكة للأوكسجين والنظف ومشتقاته، والمواد الكيميائية، والمواد المشعة، والمعادن

الإسرائيلية، ومنطقة جيوس بالغرب من مدينة قلقيلية الذي يغطي مساحة ١٢ دونماً لخدمة مستوطنات «كرني شمرون» و«قدميميم» و«تسوفيميم»، و«معاليه تشومرون».

مخاطر النفايات الصلبة

واقاد رحال، ان النفايات الصلبة ادت لتلويث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والتربة والمياه الجوفية نتيجة عملية رشح السوائل الناتجة عن هذه النفايات إلى الخزان الجوفي، كما يسبب التخلص من النفايات عن طريق الحرق في تلوث الهواء. وأضاف: «أن طعم تنفيذ إسرائيل للاتفاقيات المعقودة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم انسحابها من الأراضي الفلسطينية، يدفع بالمستوطنين لاستخدام كل الطرق الذين يرونها مناسبة للتخلص من النفايات الصلبة على حساب الأراضي الفلسطينية، سواء بالحرق أو الدفن أو تهريب المواد الخطرة السامة من المصانع الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية. كما تسبب المصانع الإسرائيلية التي تزايد عددها في المستوطنات الإسرائيلية بعد نقلها من إسرائيل يسبب الأضرار البيئية التي تسببها هذه المصانع داخل إسرائيل، حيث وصل عددها بالمئات لختلف الصناعات الكيماوية، وغيرها، فهذه المصانع تنتج المواد السامة مثل الألمنيوم، والكروميوم، والرصاص، والزنك، والنيكل، وتقوم بإلقاءها في المياه العادمة للمستوطنات.

تغير المناخ والبيئة

وكشف رحال ان الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية طالت حتى الهواء، موضحاً ان إسرائيل عملت على زيادة معدلات هذا التلوث عن طريق المصانع المنتشرة في مستعمراتها، فإن كميات كبيرة من الغازات السامة والغازات الناتجة من المصانع الإسرائيلية داخل إسرائيل تصل إلى الأجواء الفلسطينية بفعل الرياح بسبب قرب موقعها الجغرافي من الحدود، كما يصل الدخان والغازات الناتجة عن محطات توليد الطاقة العاملة بالضمح بفعل الرياح أيضاً لتزيد من درجات تلوث الهواء، كما تنبعث الغازات السامة التي تلوث الهواء من المصانع الإسرائيلية أثناء عملية النقل الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عمليات تسريب لهذه المواد، وأضاف: «تشكل الصناعات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصناعات داخل إسرائيل الخطر الأكبر على تلوث الغلاف الجوي في الأراضي الفلسطينية، حيث أن المراكز الصناعية الإسرائيلية الكثيرة المنتشرة في الضفة الغربية تلوث الغلاف الجوي بكميات كبيرة من الغازات، ويتوقع خبراء المناخ أن تزداد الغازات النابعة من المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ بنسبة ٤٠٪، وذلك حتى العام ٢٠٢٠».

المياه العادمة

وبحسب الوثائق التي قدمها رحال في شهادته، فإنها تؤكد أن إسرائيل شامت في الأضرار بالبيئة الفلسطينية عبر إهمالها شبكات الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية ووفق الشروط الصحية اللازمة، إلا أن الأضرار بالبيئة الفلسطينية جار وبشكل مباشر عبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تقوم هذه المستوطنات بضمح ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة في الأودية وفي الأراضي الفلسطينية. وبين ان كمية المياه العادمة التي تضحها المستوطنات الإسرائيلية التي يقطنها حوالي ٣٥٠,٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية حوالي ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً، في حين أن كمية ما ينتجه المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية ٣٣,٧٢ مليون متر مكعب، علماً بأن عدد سكان الضفة الغربية قد بلغ ٢ مليون نسمة، وهكذا فإن كمية المياه التي ينتجها المستوطنون تفوق كثيراً ما ينتجه السكان الفلسطينيون، هذا بالإضافة إلى أن ٩٠٪ من مساكن المستوطنات متصلة بشبكات صرف صحي، إلا أن نسبة ما يعالج منها لا تتجاوز ١٠٪ من كمية المياه المنتجة، وذكر ان المياه العادمة للمستوطنات، تصب في الأودية الفلسطينية وفي حوض نهر الأردن بل تتجاوز ذلك إلى الأراضي الزراعية الفلسطينية. واستعرض رحال مخاطر المياه العادمة موضحاً انها تلعب دوراً كبيراً في تلوث البيئة الفلسطينية، والمياه سواء أكانت في الخزان الجوفي أو المياه السطحية، وبتزايد نسبة الأملاح وتزايد نسبة النترات مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدام الآدمي، وحتى غير صالحة للاستخدام الزراعي كما هو الحال في مياه نهر الأردن.

تلوث التربة

وأشار الى ان التربة الفلسطينية تتعرض أيضاً للتدمير من قبل القوات الإسرائيلية،

الثقيلة. وتتمثل أهم مظاهر التلوث في المياه الفلسطينية في زيادة نسبة الأملاح، وزيادة نسبة النترات. وقال: «أن نسبة الأملاح في مياه نهر الأردن إلى خمسة آلاف جزء في المليون، بعد أن كانت لا تتعدى ٦٠٠ جزء عام ١٩٢٥. وازدادت نسبة الكلوريد إلى ١,٣٦٥ ملغراما في اللتر في منطقة أريحا خلال السنوات العشرين الماضية بعد أن كانت ٢٤ ملغراما، وأدى الضخ الإسرائيلي للمياه الجوفية بطريقة مفرطة إلى تزايد نسبة الملوحة في الخزان الجوفي، مثل تسرب المياه عالية الملوحة إلى مناطق وجود المياه العذبة. وأشارت الدراسات إلى زيادة نسبة الملوحة عن الموصى بها دولياً (٥٠ ملغراما في اللتر) في ٢٧,٢٪ من مياه الضفة الغربية، كما أن النترات تلوث العديد من مصادر المياه، ففي طولكرم لا تتعدى نسبة المياه الناجمة من التلوث بالنترات ٢٧٪، في حين تنخفض النسبة في قلقيلية إلى ٢٣٪. وترتفع معدلات النترات على ٥٠ ملغراما في اللتر في ١٤٪ من مياه الآبار في الضفة الغربية».

النفايات الصلبة

وحذر رحال من ان فلسطين تواجه الآن مشكلة النفايات الصلبة للعديد من الأسباب أهمها تزايد أعداد السكان وعدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة، وسنوت الاحتلال الطويلة للأراضي الفلسطينية التي تركت آثارها، فالاحتلال يستخدم الأراضي الفلسطينية، كمكبات للنفايات الصناعية والمياه العادمة، الناتجة من المستعمرات، القامة على الأراضي الفلسطينية، وهي في الغالب نفايات صناعية من الدرجة الأولى، وبالتالي عالية الخطورة على البيئة وعلى المياه السطحية والارتوائية الفلسطينية، وأسهمت سياسية الإغراق والحصار وجدار الفصل العنصري في زيادة عدد مكبات النفايات العشوائية المفتوحة، ووصل عدد هذه المكبات إلى ١٣٣ مكب نفايات عشوائي في الضفة الغربية، مع العلم أن هذه المكبات العشوائية متواجدة بالقرب من المناطق السكنية وتستخدم تقنية حرق النفايات الصلبة، وتعتبر هذه التقنية هي التقنية الوحيدة المتوفرة أو المتاحة أمام الهيئات المحلية الفلسطينية، ونتيجة للتقدم العمراني والتوسع السكاني فإن كثير من مكبات النفايات أصبحت غير ملائمة لهيئتها، هذا بالإضافة إلى أن سلطات الاحتلال قامت بإغلاق بعضاً منها بحجة أنها تقع في أراضي خاضعة للسلطات الإسرائيلية، أو نتيجة أن المكب انتهت صلاحيته ولم يعد قادراً على استيعاب كميات إضافية. مشيراً إلى ان متوسط إنتاج الفرد عام ٢٠٠٩ في الأراضي الفلسطينية يومياً من النفايات بـ ٠,٦ كغم، وقد قدرت كمية النفايات المنزلية المنتجة في الأراضي الفلسطينية بما يزيد عن ٢,٣٢١ طن يومياً لعام ٢٠٠٩. وذكر ان الاحتلال ساهم عن طريق مستوطناته في الضفة الغربية عن طريق النفايات الصلبة الناتجة عن استخدامات المستوطنين الإسرائيليين سواء كانت ناتجة عن الأغراض المنزلية أو ناتجة عن الصناعات الإسرائيلية، كما تقوم المستوطنات الإسرائيلية بإلقاء النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية كما هو الحال في منطقة أبو ديس التي يوجد فيها مكباً من أضخم المكبات حيث تقدر مساحته بـ ٣٠٠ دونم لخدمة المستوطنات

٥٣/٦(٨)

إعلان

يعلن مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع في جامعة القدس المفتوحة عن عقد الدورات التالية :

البرنامج	إسم الدورة	مواضيع الدورة	عدد ساعات الدورة
الحاسوب	IT Cambridge	Windows, Word, Excel, PowerPoint, Access, Internet (ويتقدم المتدرب لـ 7 امتحانات دولية.	70 ساعة تدريبية
الحاسوب	Office 2007	تطبيق برامج Office 2007 (الرجدي word, Excel, PowerPoint, Access, Outlook).	25 ساعة تدريبية